تحليل السياسة المالية في الجزائر (2010-2018)

Analysis of fiscal policy in Algeria (2010-2018)

Analyse de la politique budgétaire en Algérie (2010-2018)

د./ هشام دغموم* & د./ حمزة ضويفي**

تاريخ استلام المقال: 2020-03-18 تاريخ قبول النشر: 2020-12-05

Abstract:

Through this research, we aim to analyze the financial policy in Algeria during the period 2010-2018, and to know the extent of its capacity and effectiveness in achieving development goals and economic balances. We have come across two important facts through this research. The first is that Algeria relies heavily on fiscal policy as an effective mechanism to influence the balance and stability of its national economy, and to activate the implementation of its established development programs and plans. As for the second fact, it is that Algeria, in periods of economic recovery, followed a fiscal policy. Expansionary to achieve its established development programs, and in periods of economic downturn, it sought, through its fiscal policy, to maintain financial balance by expanding regular collection and rationalizing public expenditures.

Key words: Fiscal policy, Public spending, Public revenue, Taxes, Algeria.

* أستاذ محاضر ﴿أ﴾ – جامعة الجزائر3

deghmoum.hichem@univ-alger3.dz (المؤلف المرسل)

dhichemit@gmail.com

مخبر الصناعات التقليدية (LITA)

** أستاذ محاضر ﴿أ﴾ – المركز الجامعي تيسمسيلت

hamzadhouifi@gmail.com

Abstract:

A travers cette recherche, nous avons pour objectif d'analyser la politique financière de l'Algérie sur la période 2010-2018, et de connaître l'étendue de sa capacité et de son efficacité à atteindre les objectifs de développement et les équilibres économiques. Nous avons relevé deux faits importants grâce à cette recherche. Le premier est que l'Algérie s'appuie fortement sur la politique budgétaire comme mécanisme efficace pour influencer l'équilibre et la stabilité de son économie nationale et pour activer la mise en œuvre de ses programmes et plans de développement établis. Quant au second fait, c'est que l'Algérie, en période de reprise économique, a suivi une politique budgétaire. Expansion pour réaliser ses programmes de développement établis, et en période de ralentissement économique, elle a cherché, par sa politique budgétaire, à maintenir l'équilibre financier en élargissant la collecte régulière et en rationalisant les dépenses publiques.

Mots clés: **P**olitique budgétaire, **D**épenses publiques, **R**ecettes publiques, **I**mpôts, **A**lgérie.

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية والتوازنات الاقتصادية خلال هذه الفترة. ولقد وقفنا من خلال هذا البحث على حقيقتين هامتين، الأولى مفادها أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية كآلية فعالة في التأثير على توازن واستقرار اقتصادها الوطني، وتفعيل تنفيذ برامجها وخططها التنموية المسطرة، وأما الحقيقة الثانية فمفادها أن السياسة المالية في الجزائر كانت تساير الدورات الاقتصادية المرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية، حيث أنه في فترات الانتعاش الاقتصادي اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية لتحقيق البرامج التنموية المسطرة، وفي فترات الانكماش الاقتصادي سعت الجزائر في إطار السياسة المالية للحفاظ على التوازنات المالية من خلال التوسع في الجباية العادية وترشيد النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الضرائب، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للسياسة المالية
1-1) ماهية السياسة المالية
2-1) أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
2) السياسة المالية في الجزائر (2010-2018)
1-2) السياسة المالية (2010-2014)
2-2) السياسة المالية (2015-2018)
خاتمة

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من المفاهيم التي طرأت عليها تحولات كبيرة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والمالي وعبر مختلف المدارس ألاقتصادية حيث انتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي في مختلف النظم ألاقتصادية ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية ألاقتصادية في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار غير أنه يمكن القول أنه في كلا النظامين يتفق على أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

انطلاقا مما سبق، نبحث عن الإجابة على التساؤل: **هل السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا ببرامج تحقيق التنمية والتوازنات الاقتصادية، أم أنها كانت رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؟**

1) مدخل للسياسة المالية:

تقوم الحكومة بدور حيوي ومهم في استقرار الاقتصاد الوطني من خلال مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق مجموعة من الآليات والإجراءات، من بين هذه الآليات التي تلجأ إليها هي السياسة المالية، باعتبارها أداة من الأدوات التي تؤثر من خلالها في النشاط الاقتصادي، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها[1].

1-1) ماهية السياسة المالية:

تعددت مفاهيم السياسة المالية وتطورت تبعا وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تغيرت مع الوقت من المفهوم الحيادي في الفكر الكلاسيكي إلى المفهوم التدخلي في الفكر الكينزي ثم إلى المفهوم الإنتاجي في الفكر الاشتراكي وحتى الفكر المعاصر الذي اعتبر أن الإنفاق الحكومي هو الأداة المهمة والفعالة في تحقيق أهداف السياسة المالية[2].

تعريف السياسة المالية:

يجد الدارس والباحث في مجال المالية العامة أن الفكر المالي يزخر بالعديد من التعاريف فيما يخص السياسة المالية، وهذا التعدد والتنوع يرجع سببه بالدرجة الأولى إلى كثرة المؤلفين والباحثين الذين اهتموا بالبحث في مجال السياسة المالية. ومن بين أهم تعاريف السياسة المالية:

- عبارة عن مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع، بهدف المحافظة على الاستقرار العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[3]؛
- برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الاتفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي*[4].

** حسب هذا التعريف، تقوم السياسة المالية على استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة، قصد تحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم.*

من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول بأن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكثر كفاءة ممكنة، وهذا حتى تتمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة، تتعدد وتختلف حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد والأهداف النهائية لسياسته الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات في سعيها إلى تحقيق[5]:

- **إحداث التوازن المالي:**

يقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض للأغراض الإنتاجية وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزينة العمومية من حيث المرونة والمردودية، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:**

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، يتبعها فترات بطء للنمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي، ففي فترات بطء النمو الاقتصادي ترتفع معدلات البطالة وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية من المفترض أن تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود إلا أنه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة، كتفاقم معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية. وتمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى هذا الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة: في تحقيق نمو اقتصادي مقبول، وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة، فبدون التشغيل الكامل لليد العاملة، فإن الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية، كما أن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيطرة حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي.

- **تحقيق التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية:**

يعد التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية، من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم، تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ويقتصر دور السياسة المالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، ليتمكن من خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى فإن زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام، يهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب، والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا يقابله ارتفاع مستوى العمالة.

- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل على أفراد المجتمع:**

يعتبر تحقيق العدالة في توزيع الدخل على أفراد المجتمع، من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولي صناع السياسة أهمية بالغة لهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه، ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيرا في تحقيق هذا الهدف هي الضريبة، هذه الأخيرة التي تعتبر كعامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة على أفراد المجتمع. أما في مجال الإنفاق العام، فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة، التعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخول المرتفعة والثروة، والمنحة كالضريبة قد تكون تراجعية أو تصاعدية أو نسبية، فالمنحة التراجعية إذا تناقصت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وقد تكون تصاعدية إذا زادت نسبتها كلما انخفض دخل المستفيد منها، وتكون نسبية إذا كانت نسبتها ثابتة مهما كان حجم دخل المستفيد منها.

- **تحقيق التنمية الاقتصادية:**

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية. كما يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية، وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية.

- **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد:**

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع

الحكومي، لتمويل برامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، ومن هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج، عن طريق ذلك الاستخدام وليس عن طريق أي استخدام آخر.

- **إحداث التوازن الاجتماعي:**

يقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

- **وإحداث التوازن العام:**

وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق، والتي يأتي على رأسها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

1-2) أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع ان تحقق الاهداف التي يسعى اليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على ادواتها المتعددة التي تستطيع ان تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فهي أداة رئيسية من ادوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعر ض له من أزمات ومشاكل اقتصادية[6].

⌖ أدوات السياسة المالية:

تعنى السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير فى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، وعلى العموم تتمثل أدوات السياسة المالية فى ثلاث أدوات أساسية نلخصها في[7]:

1. النفقات العامة:

النفقات العامة هى مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة. ويزداد تنوع النفقات التى تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها فى النشاط الاقتصادى، وتعددت أنواع التقسيمات الخاصة بالنفقات فمنها النظري ومنها العملى وتقوم الدول بإتباع ما يتلاءم مع حاجاتها وظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي.

2. الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموع الدخول التى تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعى. وتتمثل تلك المصادر المختلفة:

- ✓ موارد الدولة من أموالها الخاصة (الدومين): هي كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، أو أبنية الوزارات، والموانئ، والممتلكات التي تحولت من الاستخدام العام للاستخدام الخاص كالأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية التي تكون ملكاً للدولة؛
- ✓ الرسوم: هي مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو لأي سلطة عامة في مقابل خدمة معينة ذات نفع خاص بالحاصل على الخدمة تؤديها السلطة العامة إليهم مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة؛
- ✓ الضرائب هي اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة علي المُكَلَّفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل ذلك؛ لتغطية الأعباء العامة، وتحقيق أهداف الدولة المختلفة، كما تعد الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات. يُقسم مختص المالية العامة الضرائب إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛
- ✓ الضرائب المباشرة هي التي تُقتَطَع مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب غير المباشرة والتي تسمي بضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأس ماله في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.
- ✓ والقروض العامة هي مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل، أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقاً للشروط المتفق عليها.

3. عجز الموازنة العامة:

عجز الموازنة العامة هى سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تقوم الدولة بإصدار النقود من أجل تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفى هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلى. لا تطبق الدول المتقدمة هذه السياسة إلا في حالات الانكماش، بينما الدول النامية تعتمد على هذه السياسة

بشكل مستمر وذلك لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح هذه السياسة يتوقف على حالة البلد الاقتصادية؛ حيث يعتمد هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي فإن التمويل بالعجز يدفع الاقتصاد إلى النموفي الدول المتقدمة بينما الدول النامية تعاني من ضعف وعجز الجهاز الإنتاجي يترتب على التمويل بالعجز مزيد من التضخم والعجز.

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمارس السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في حالة التقلبات الاقتصادية (كساد ورواج) لما لها من تأثير في مستوى الاسعار والتشغيل والدخل الوطني، حيث تسعى السياسة المالية إلى إعادة توزيع الدخل لتقليل التفاوت بين الأفراد في توزيع المداخيل والثروات، والتقريب بين طبقات المجتمع واتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال احداث تغيرات في انواع ونسب الإنفاق لطبقات الدخل المختلفة، والضرائب التي تجبى من الافراد من مختلف الشرائح الدخلية[8].

إن معظم محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ترتكز على تخفيض الإنفاق الحكومي لتحقيق توازن الموازنة العامة، إلا أن ذلك يتطلب تعبئة الموارد في الوقت ذاته لتمويل الأغراض التنموية للتمكن من زيادة العوائد. هذا يعني أن السياسة المالية مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة العامه لابد أن توجه نحو تحقيق الاستخدام الكامل واستقرار الاسعار، وفي غير ذلك سيميل الاقتصاد إلى الخضوع لتقلبات قوية تسودها البطالة والتضخم، ويتبعها تراجع في الدخل والمستوى المعيشي للمواطن، الامر الذي سيهدد الأمن الاقتصادي،حيث أن الإنفاق العام هو أحد أهم أدوات السياسة المالية، فإن تأثيره في النشاط الاقتصادي يظهر من خلال المضاعف والمعجل، وعليه فإن السياسة الانفاقية تعتبر أكثر فاعلية من السياسة الضريبة في تحفيز الاستثمار، لأن مضاعف الاستثمار عند زيادة الإنفاق يكون أكبر من مضاعف الاستثمار عند تخفيض الضرائب. ويكون التفاعل بين المضاعف والمعجل من خلال التغير في الانفاق الإستثماري الحكومي، سيزيد من حجم الناتج الوطني الاجمالي من خلال عمل المضاعف، ثم يبدأ عمل المعجل في تحديد حجم الانفاق الاستثماري الحكومي الذي يغير من حجم الدخل والاستهلاك والانتاج والمتغيرات الأخرى، وقد تلاحقت الافكار النظرية في تحديد طبيعة العلاقة بين السياسة المالية وما يجري في الاقتصاد من تطورات، لاسيما في ما يخص إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[9].

2) السياسة المالية في الجزائر (2010-2018):

بعد عودة الاستقرار للاقتصاد الجزائري سنة 2000، عرف أداء هذا الأخير تطورا ملحوظا وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سهل انطلاق الكثير من المشاريع التي تعتمد عليها السلطات العمومية، فقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها. وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وفي ظل ضعف الإيرادات الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014، فإنه توجب على السلطات الجزائرية ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام، وهذا من أجل ضمان الكفاءة الاقتصادية للإيرادات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية[10].

2-1) السياسة المالية (2010-2014):

تميزت هذه المرحلة بوجود فائض مالي، حيث سجلت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا كبيرا بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، وهو ما مكن الجزائر من مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق العام، حيث خصصت الحكومة في إطار برنامج دعم النموغلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فقد اعتمدت في هذه الفترة على التوسع في الإنفاق العام، ومنح إعفاءات وتحفيزات ضريبية لتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل للشباب.

- **تحليل الإيرادات العامة (2010-2014):**

تعتبر الإيرادات العامة من أهم عناصر الموازنة العامة، وتتكون الإيرادات العامة في الجزائر من إيرادات الجباية العادية والتي تتمثل أساسا في الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة بمختلف أنواعها، والإيرادات غير الجبائية المتمثلة في حواصل الأملاك الوطنية والإيرادات النظامية، كما تتكون من الجباية البترولية التي تعتبر من أهم إيرادات الدولة بنسبة تفوق 90% من مجموع الإيرادات العامة، وفي ظل البرنامج الخماسي 2010-2014 شهدت الإيرادات العامة نموا مضطردا، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثرت بشكل مباشر على الجباية البترولية، كما شهدت الجباية العادية نموا حيث انتقلت من 1.068.5 مليون دينار إلى 2.267.4 مليون دينار، أي سجلت نموا بمعدل 122.2%

خلال فترة الدراسة، والجدول والشكل التاليين يبينان تطور مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2014 .

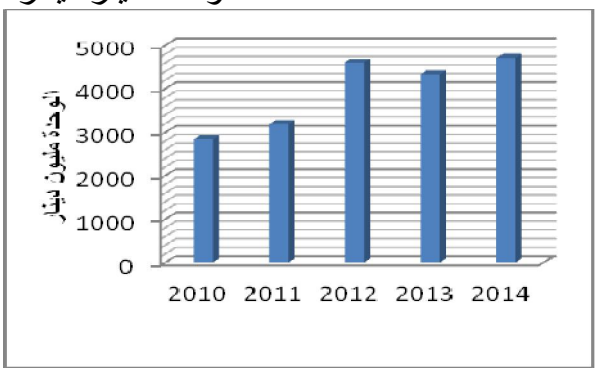
الجدول 01 - تطور مجموع الإيرادات (2014-2010)

الوحدة مليار دينار

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة التطور
2010	3081.5	-
2011	2992.4	% -2.89
2012	3455.6	%15.47
2013	3820.0	%10.54
2014	4218.1	%10.42
المجمـــوع	19680.2	

الشكل 01 - تطور مجموع الإيرادات (2014-2010)

الوحدة مليار دينار



المصدر: Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances», 2015 - p. 34, 2016 - p.29, & 2017 - p. 38», 03/02/2019, *http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/851/Rapport-de-Présentation-de-la-Loi-de-Finances*

مما سبق، نلاحظ أن هناك نموا في الإيرادات العامة، وذلك بسبب النمو الكبير الذي عرفته إيرادات الجباية العادية، والجباية البترولية، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 4218.1 مليون دينار، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2011 بقيمة 2992.4 مليون دينار، وقد كان هذا بسبب انخفاض الجباية البترولية، إذ بلغت 1.472.4 مليون دينار، وهذا بعدما كانت 1.835.8 مليون دينار سنة 2010، أي انحفضت بـ 24.6%، وهذا بالرغم من ارتفاع الجباية العادية من 1.068.5 مليون دينار إلى 1.324.5 مليون دينار، أي بمعدل 23.9%، كما يتضح لنا من خلال الشكل والجدول الموجودان في الأعلى، أن الجباية العادية سجلت تزايد مستمر خلال السنوات الممتدة ما بين 2012 و2014. وعليه، يمكن القول أن نموالإيرادات العامة في الجزائر، يرجع إلى ارتفاع كل من الجباية البترولية بسبب التغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية وارتفاع الجباية العادية بسبب السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة.

تحليل النفقات العامة (2010-2014):

بعد ما استثمرت الجزائر أكثر من 150 مليار دولار في البرنامج التكميلي لدعم النموخلال الفترة 2004-2009، اعتمدت في البرنامج الخماسي لدعم النمو خلال الفترة 2010-2014، على سياسة انفاقية واسعة، وهذا بغية الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية، حيث خصصت غلافا ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار، وهذا من أجل تعزيز الجهود التي شُرع فيها في إطار البرامج التنموية السابقة، لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والمحافظة على ديناميكية التنمية، التي تشمل جميع القطاعات، وذلك كله من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية*. والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2014.

الجدول 02 - تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (2010- 2014)

الوحدة مليار دينار

النفقات	2010		2011		2012		2013		2014	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
نفقات التجهيز	2736,2	22,7	3637,6	27,7	4592,7	29,5	4131,5	24,8	4494,3	26,1
نفقات التسيير	1921,4	15,9	1930,4	13,4	2251,3	14,0	1892,6	11,4	2501,4	14,5
المجموع	4657,6	38,6	5568	41,1	6844,0	43,5	6024,1	36,2	6995,7	40,6

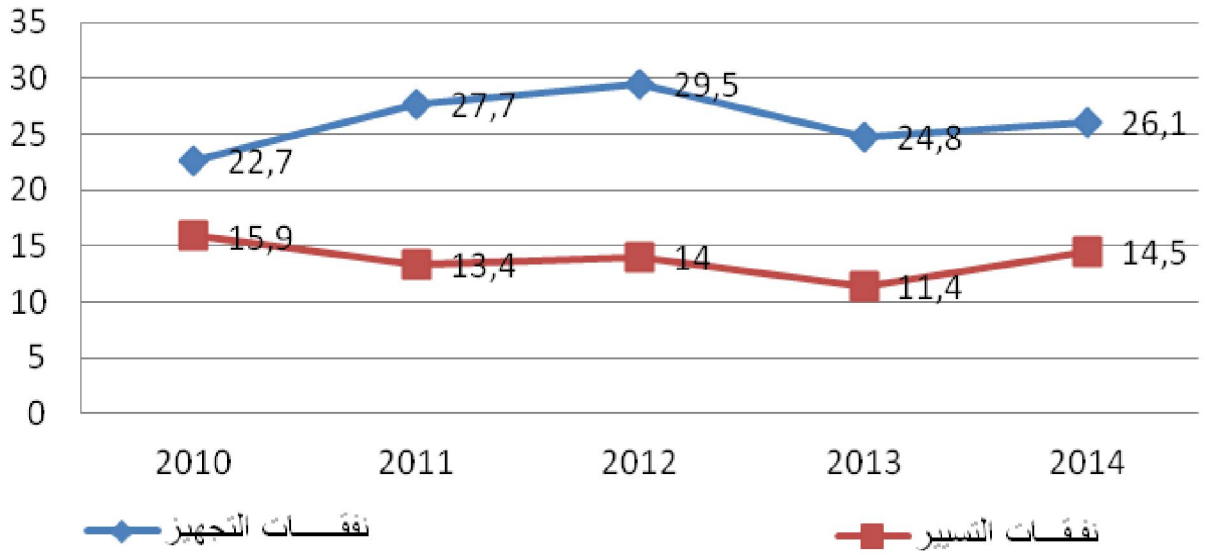
المصدر: Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances», 2014 - p. 30, 2015 - p. 30, 2016 - p. 32, 03/02/2019, *http://www.mf.gov.dz/article/61/Rapports/851/Rapport-de-Présentation-de-la-Loi-de-Finances*

اممما سبق، نلاحظ أنه هناك ارتفاعا مظطردا في نموالنفقات العامة في الجزائر خلال فترة 2010-2014، حيث ارتفعت من 4657.6 مليار دينار سنة 2010 إلى 6995,7 مليار دينار سنة 2014، أي بمعدل نمو يقارب 50.19%، كما نلاحظ ارتفاع نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، وهذا راجع إلى السياسة المتبعة من طرف الدولة في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو2010-2014، الذي يركز على الاستثمارات العمومية، حيث نلاحظ

* *الوزارة الأولى (الجزائر)، «بيان اجتماع مجلس الوزراء تحت عنوان: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014».*

من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نفقات التجهيز من 2736,2 مليار دينار سنة 2010[11]، إلى 4494,3 مليار دينار سنة 2014، محققة نسبة 26,1% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 17205,1 مليار دينار[12]، أي بمعدل نمويقارب 64,25%، وفي نفس السياق قارب العجز الموازني خلال سنة 2012 أكثر من – 2973.8 مليار دينار أي ما يعادل – 20% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان – 1600.9 مليار دولار في 2010، ليستمر في الارتفاع إلى – 3068 مليار دولار سنة 2014 وهو أعلى معدل له في هذه الفترة[13]، وهذا يعكس السياسة الإنفاقية التي اتبعتها الجزائر في هذه الفترة لتحقيق أهداف البرنامج الخماسي. ولزيادة توضيح صورة تطورات النفقات العامة خلال هذه الفترة، ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يبين لنا تطور نسب النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة:

الشكل 02 - تطور نسب النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي (2010- 2014)



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول 02.

تقييم تدابير وإجراءات السياسة المالية المتخدة (2010 -2014):

بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج الخماسي 2010-2014، قامت الجزائر بتطبيق جملة من تدابير وإجراءات السياسة المالية في شكل إعفاءات وتحفيزات، وهذا

بهدف تعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والمالي، ومن بين أهم هذه التدابير والإجراءات نذكر ما يلي:

- استفادة الأنشطة التي يقوم بها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاثة سنوات، وهذا ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، وتحدد مدة الإعفاء بست سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب؛
- استفادة الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات؛
- استفادة المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها، من إعفاء دائم بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي؛
- استفادة مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية والمداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بذلك من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي*؛
- إعفاء فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبعيين المقيمين، من الضريبة المقررة بـ 15% عندما يعاد استثمار مبالغها**؛
- استفادة المداخيل العائدة من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون، أو المؤسسات في ولايات إيليزي وتيندوف وأدرار وتمنراست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات، وذلك بصفة انتقالية لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول جانفي 2010 ***؛

** المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019.*

*** المرجع السابق، المادة 06.*

**** المرجع السابق، المادة 138.*

- الاستفادة بنسبة 30% من الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمارات الاهتلاكية المنقولات أو العقارات*؛
- إعفاء المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين، أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا مؤسسات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي، لمدة عشر (10) سنوات من الضريبة على الدخل؛
- إعفاء الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتُّمور من الضريبة على الدخل الإجمالي، إضافة إلى ذلك، تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشرة سنوات، الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية التي سيتم تحديدها عن طريق التنظيم وذلك ابتداء من تاريخ منحها وتاريخ بدء نشاطها، كما تستفيد من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه الاستهلاك على حالته**؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات الحواصل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة، كما تعفى من حقوق التسجيل العمليات المتعلقة بالدخول للبورصة***.

2-2) السياسة المالية (2015-2018):

من أجل تعزيز القدرات المالية التي تناقصت بسبب انهيار أسعار المحروقات تم إدخال إجراءات مالية جديدة على السياسة المالة للجزائر، وذلك من خلال ترقية الضرائب العقارية، والتدخل في القطاعات التي تخلق الثروة، وخلق فرص العمل عن طريق الحد من العبء الضريبي، حيث ركزت السياسة المالية المتخذة من طرف الدولة على تحسين موارد الدولة من خلال تحسين معدل الضريبة وتوسيع قاعدة الضرائب العادية. ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في هذا السياق، نذكر[14]:

- اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الضريبية، وهذا لتحسين العلاقة بين دافعي الضرائب وإدارة الضرائب، وكذلك لتشجيع إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي؛

** المرجع السابق، المادة 05.*
*** المرجع السابق، المادة 36.*
**** المرجع السابق، المادة 36*

- تحسين مستوى الإيرادات الضريبية للدولة، وترشيد سلوك نفقات الموازنة وتسهيل الإجراءات الضريبية؛
- تشجيع الاستثمار والنهوض بالإنتاج المحلي المنتج للثروة والعمالة، والعمل على تنويع الاقتصاد الوطني.

تحليل الإيرادات العامة (2015-2018):

لأول مرة منذ سنوات عديدة، تجاوزت نسبة إيرادات الضرائب (الجباية العادية) نسبة إيرادات الجباية البترولية (الجباية غير العادية)، فوفقا للأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية فإن نسبة الجباية العادية من ضرائب ورسوم بلغت أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات، حيث شهدت نموا مضطردا منذ سنة 2015، أما فيما يتعلق بالجباية البترولية فقد شهدت تذبذبا من فترة إلى أخرى، وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي أثرت بشكل مباشر عليها. والجدول التالي يبين أهم التطورات المسجلة في الإيرادات العامة بمختلف أشكالها:

الجدول 03 - تطور الإيرادات العامة (2015-2018)

الوحدة مليار دينار

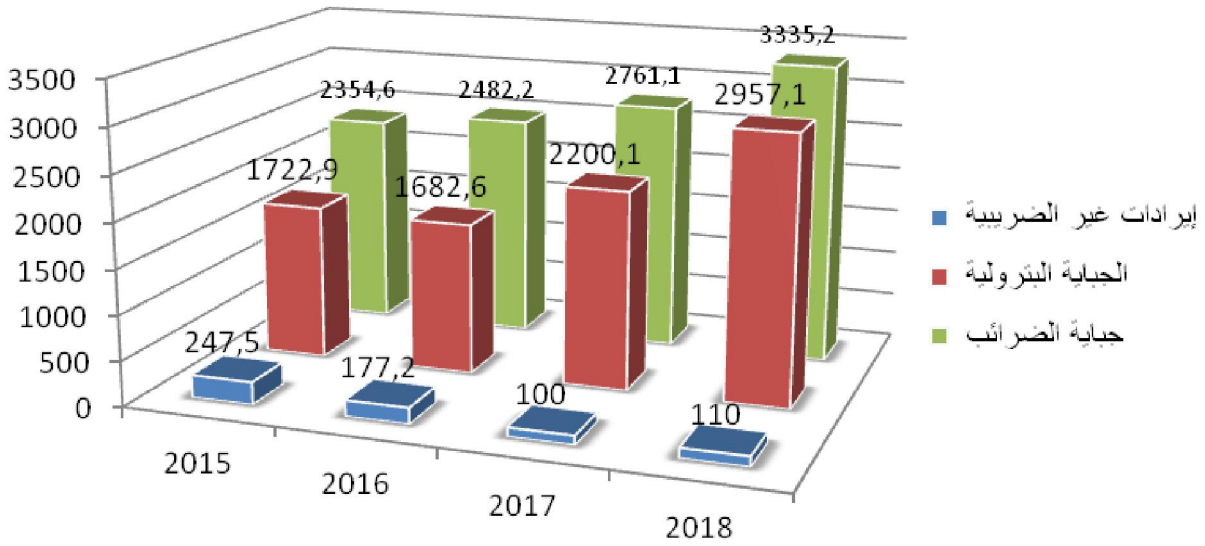
الإيرادات	2015	2016	2017	2018
إيرادات الجباية البترولية	1722,9	1682,6	2200,1	2957,1
إيرادات الضرائب	2354,6	2482,2	2761,1	3335,2
الإيرادات غير الضريبية	247,5	177,2	100,0	110,0
مجموع الإيرادات	4552,5	5011,6	6080,2	7002,4

المصدر: *Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018», p 44, 03/02/2019, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf*

مما سبق، نلاحظ أن نسبة الجباية العادية بلغت 50% من الإيرادات سنة 2015، أي ما يعادل 2354,6 مليار دينار، وهي في تطور مستمر من سنة إلى أخرى، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ 3335,2 مليار دينار، أي بنسبة تطور بلغت 70%، وهذا يعكس حجم الإجراءات الضريبية المتخذة من قبل الدولة في إطار السياسة المالية المتبعة، أما فيما يتعلق بالجباية البترولية فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنها شكلت ثاني مورد بعد الجباية العادية بنسبة تفوق 35%، والشكل التالي يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2015-2018:

الشكل 03 - تطور الإيرادات العامة (2015-2018)

الوحدة: مليار دينار



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول 03.

تحليل النفقات العامة (2015-2018):

في إطار السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، والمتمثلة في ترشيد النفقات العامة، اتخذت عدة إجراءات مست الموازنة العامة لسنوات فترة الدراسة، والتي مست كل من نفقات التسيير والتجهيز، حيث عرفت نفقات التسيير انخفاضا طوال السنوات الثلاثة الأولى لفترة الدراسة، وذلك من أجل المحافظة على التوازنات المالية، والجدول التالي يبين تطور نفقات التسيير والتجهيز ونسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2018.

الجدول 04 - تطور النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (2015-2018)

الوحدة مليار دينار

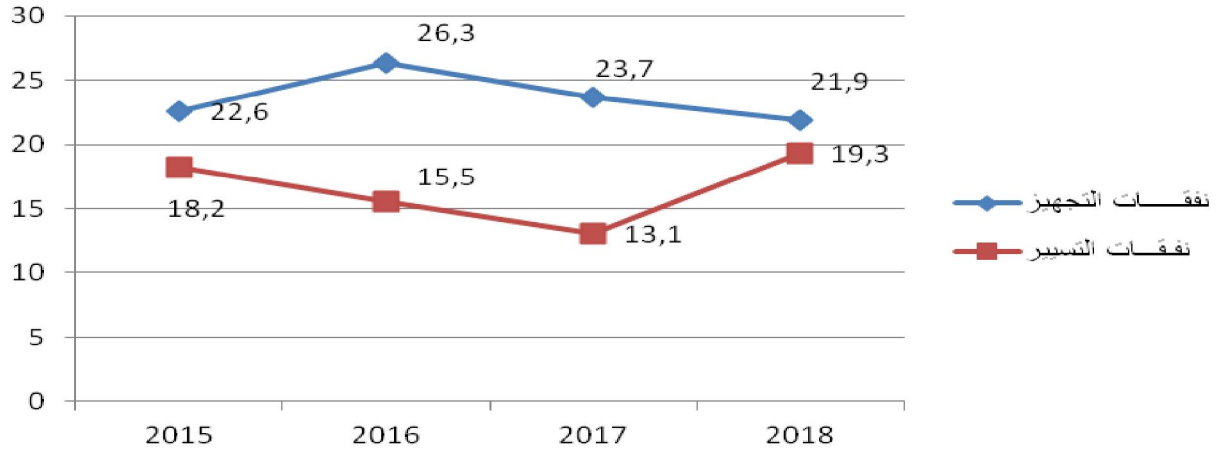
النفقات	2015		2016		2017		2018	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
نفقات التجهيز	4617	22,6	4585,6	26,3	4591,8	23,7	4584,5	21,9
نفقات التسيير	3039,3	18,2	2711,9	15,5	2523,8	13	4043,3	19,3
المجموع	7656,3	40,8	7297,5	41,9	7115,6	36,8	8627,8	41,2

المصدر: Ministère de finance, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018», pp 44-46, 03/02/2019, *http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf*

مما سبق، نلاحظ انخفاض في مجموع النفقات العامة خلال الفترة 2015 – 2017، حيث انخفضت من 7656,3 مليار دينار سنة 2015 إلى 7115,6 مليار دينار سنة 2017، أي بمعدل انخفاض يقارب 7%، وهذا راجع إلى الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة في مجال ترشيد الإنفاق العام للحفاظ على التوازنات العامة، وهذا بعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط وانخفاض الموارد المالية، والتدني الكبير الذي عرفته المدخرات المالية للبلاد، ففي هذا السياق قارب العجز الموازني سنة 2016 حولي (−13.13%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل −2285.9 مليار دينار مقارنة بـ 2015، أين بلغ −3103.8 أي ما يعادل −18.58%، أما سنة 2017 انخفض العجز الموازني إلى (−1035.4) مليار دينار، أي ما يعادل (−5.36%) من الناتج المحلي الإجمالي[15].

أما سنة 2018 فقد عادت النفقات العامة لترتفع مرة أخرى إلى 8627,8 مليار دينار، وهذا مرده إلى الارتفاع المحسوس الذي شهدته نفقات التسيير والذي بلغ 4043.3 مليار دينار، أي ما يعادل 19.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي يعكس السياسة الإنفاقية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة. ولزيادة توضيح صورة تطورات النفقات العامة خلال هذه الفترة، ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يبين لنا تطورالنفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة:

الشكل 04 - تطور النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2015-2018)



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول 04.

تقييم تدابير وإجراءات السياسة المالية المتخذة (2015-2018):

بعد التراجع الكبير والمتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت السلطات منذ نهاية سنة 2014، مجموعة من الإجراءات والتدابير التصحيحية عن طريق قوانين المالية، وذلك من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين مداخيل الجباية العادية، وزيادة ترشيد النفقات العامة. وقد كان على رأس هذه التدابير والإجراءات ما يلي:

- **تدابير السياسة المالية لتشجيع الاستثمار:**

من أجل تشجيع الاستثمار والنهوض بالإنتاج المحلي، اتخذت الحكومة العديد من الحوافز الضريبية تمثلت فيما يلي[16]:

- ✓ منح مزايا ضريبية للاستثمارات المتعلقة بالأنشطة في القطاعات الصناعية، حيث تستفيد هذه الاستثمارات من إعفاء من IBS أو IRG و TAP لمدة 5 سنوات؛ وتستفيد هذه الأنشطة نفسها من تخفيض بنسبة 3% في أسعار الفائدة المطبقة على القروض المصرفية؛
- ✓ الإعفاء من رسوم التسجيل وضريبة تسجيل الأراضي ومنح الامتياز للعقارات المبنية وغير المطورة الممنوحة بموجب الأمر 08-04 لـ 01 سبتمبر 2008؛

- ✓ تقديم مزايا ضريبية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية) وتحفيزات إدارية للاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات في القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير؛
- ✓ مراجعة طريقة حساب رسوم الإيجار السنوية (33/1 بدل 20/1)، على امتيازات الأراضي المملوكة للمجال الخاص للدولة المقصود منها إنجاز المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ التمديد حتى 31 ديسمبر 2019 فيما يتعلق بتطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية على اقتناء المعدات والمفروشات لتجهيز الفنادق، والتي لا يتم إنتاجها محليًا والتي تقع في إطار تحديث العمليات؛
- ✓ دعم المؤسسات التي تعمل في مجال صناعات التجميع والتركيب من النظام التفضيلي وذلك حسب المنتوج المعني لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية والمسماة CKD والتي تلتزم لشروط محددة لتحقيق الاستثمار وخلق فرص العمل؛
- ✓ إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة لمدة خمس (05) سنوات اعتبارًا من 01 جانفي 2017، بالنسبة للمكونات والمواد الأولية المستوردة أو المكتسبة محليًا من قبل المتعاملين من الباطن في إطار أنشطتهم الموجهة لمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية؛
- ✓ تمديد الإعفاءات المشمولة من قانون المالية لسنة 2014 لمداخيل السندات التي تستحق خلال ثلاث سنوات إلى 5 سنوات، والتي تندرج في إطار القروض الوطنية الصادرة من طرف الخزينة العمومية من الضريبة على أرباح المؤسسات؛
- ✓ إلغاء رسوم التسجيل الإضافية المطبقة على بيع الأسهم أو الحصص التي استفادت من إعادة التقييم التنظيمية، ويهدف هذا الإجراء إلى إدخال المرونة في معاملات رأس المال للمؤسسات، وبالتالي تشجيع عمليات الاستثمار في هذا المجال؛
- ✓ وخفض معدل الرسوم الجمركية على مدخلات تصنيع السجاد من 15 إلى 5%، ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الإنتاج الوطني للسجاد، مما يسمح للصناعيين في القطاع بأن يكونوا على نفس المستوى مع المنافسين الأجانب.

- **<u>تدابير السياسة المالية لتحسين المداخيل وتوسيع القاعدة الضريبية</u>:**

من أجل تحسين موارد الدولة ومواجهة الإنخفاض الكبير في أسعار المحروقات، قامت الحكومة بمجموعة من الإجراءات كان أهمها[17]:

- ✓ زيادة رسوم التسجيل من 500 إلى 1500 دينار، والتي تنطبق على جميع الأعمال التي لا تغطيها أي مادة من قانون التسجيل والتي لا يمكن أن تؤدي إلى دفع رسوم تناسبية مثل أعمال إيجار المباني؛

- ✓ إخضاع البضائع المستعملة لضريبة القيمة المضافة، من أجل تأطير السوق المستعملة؛
- ✓ إخضاع مدخلات تربية الدواجن لضريبة القيمة المضافة بمعدل 7% بدلاً من الإعفاء؛
- ✓ زيادة رسوم الدمغة على جوازات السفر من 2000 إلى 10000 دينار مع زيادة صلاحيتها (10 سنوات بدلاً من 5 سنوات)؛
- ✓ تعديل ضريبة الاستهلاك على منتجات التبغ بإدخال ضريبة بـ 10% تنطبق على القيمة بالإضافة إلى رسم ثابت يسري على الكميات .
- ✓ زيادة في مبلغ الحد الأدنى للضريبة من 5000 إلى 10 آلاف دينار لدافعي الضرائب في إطار IRG وIBS؛
- ✓ تأسيس ضريبة المكلفين بالضريبة الذين يحققون فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل5%؛
- ✓ إخضاع للرسم على القيمة المضافة المبالغ التي تتحصل عليها المؤسسات الأجنبية التي لا تملك إقامة دائمة بالجزائر وتنشط في إطار عقد تأدية الخدمات الخاضع للاقتطاع من المصدر بنسبة 24% عندما يستفيد وعاء الحساب من تخفيض للمعدل أو من التخفيضات؛
- ✓ إلغاء الإعفاء الممنوح لمعاملات منتوجات طاقوية خاصة تستخدم فقط من قبل مؤسسات النفط واخضاعه لمعدل مخفض بنسبة 9%، يهدف المواءمة مع منتوجات أخرى مثل البيوتأن والبروبان وغاز البترول المسال التي تخضع لمعدل مخفض بنسبة 9% من ضريبة الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ زيادة معدل ضريبة الرسم على القيمة المضافة بنقطتين على المعدل الطبيعي من 17 إلى 19% والمخفض من 7 إلى 9%؛
- ✓ إخضاع المداخيل المتأتية من الإيجار المدني للأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 7%من مبلغ الإيجار الإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي، و10% من إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي و15% للمداخيل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري؛
- ✓ إعادة النظر في ضريبة المنتوجات النفطية (TPP) بقيمة 0.01 لتر للدينار حالياً (5 دينار للتر البنزين الخالي من الرصاص، و4 دينار للتر البنزين العادي. وكذلك إعادة النظر في TPP على الديزل من 0.01 دينار للتر إلى 2 دينار للتر، ويهدف هذا الإجراء إلى دفع المستخدمين على أن يكونوا أكثر عقلانية بشأن استهلاك منتوجات الطاقة[18].

خاتمة:

اعتمدت الجزائر بشكل كبير على السياسة المالية كآلية فعالة في التأثير على توازن واستقرار أقتصادها الوطني، وتفعيل تنفيد برامجها وخططها التنموية المسطرة. وكانت السياسة المالية للبلد تساير الدورات الاقتصادية، وأن تلك الدورات مرتبطة إلى درجة كبيرة بتقلبات السوق النفطية التي ترتبط بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية. وأنه في ظل تراجع عائدات النفط والغاز وفشل البرامج المتعاقبة في تنويع الموارد المالية، عملت الجزائر على التوسع في الجباية العادية، حيث أدخلت بشأنها عدة إصلاحات؛

من النتائج المتوصل إليها:

- قامت الجزائر خلال الفترة 2010-2014، باستعمال سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز المالية والتوسع في الإنفاق العام؛
- وسعت الجزائر خلال الفترة 2015-2018 عن طريق سياستها المالية إلى تعزيز مواردها المالية لتمويل مشاريعها التنموية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من التوصيات:

- التركيز على دعم القطاعات الإنتاجية بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتنويع موارده المالية وتحريره من التبعية للموارد النفطية غير المستقرة؛
- إعادة النظر في السياسة الضريبية ومنها الإعفاءات الضريبية والجمركية غير المدروسة وعدم المبالغة في توسيع الوعاء الضريبي دون مراعاة البعد الاجتماعي، والعمل على حوكمة الإدارة الضريبية؛
- تشجيع الاستثمار المحلي عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الموازنة والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية؛
- ومنح القطاع الاقتصادي إجراءات تحفيزية وتسهيلات ضريبية والعمل على التنويع الاقتصادي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تنويع الموارد المالية والقضاء أو على الأقل التقليل من الإعتماد المطلق على الإيرادات البترولية.

الهوامش والمراجع:

1 Edmund S. PHELPS, Éloi LAURENT & Jacques LE CACHEUX, «Théorie macroéconomique pour une économie moderne»**,** Revue de l'OFCE, Paris, vol 03, n° 102, 2007, pp. 15-52.

2 Article, «La politique budgétaire», en ligne, 25/10/2020, http://sabbar.fr/economie-2/la-politique-budgetaire/

3 محمود حسين الوادي & زكريا احمد عزام، «مبادئ المالية العامة»، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 21.

4 عاطف وليم أندوراس، «السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق»، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، القاهرة، 2005، ص 118؛

5 ارجع إلى:

- عبد المطلب عبد الحميد، «السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي»، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 44؛
- عبد الحميد محمد القاضي، «مبادئ المالية العامة»، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1986، ص 23؛
- جيمس جوارتيني، «الاقتصاد الكلي "الاختيار العام والخاص"»، ترجمة حمدي عبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، الرياض، 1999، ص 195؛
- أحمد ضيف، «أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 77، *http://193.194.80.38:8080/jspui/bitstream/123456789/3841/1/dif%20ahmed.pdf*
- السيد عطية عبد الواحد، «الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، مع إشارة خاصة لمصر»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 12؛
- محمد فوزي أبو السعود، «مقدمة في الاقتصاد الكلي»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 182.

6 سيماء محسن علاوي، «دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2016، ص ص 429-450.

7 ارجع إلى:

- عبد المنعم فوزي، «المالية العامة والسياسات المالية»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 41؛
- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45؛
- السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 12؛

8 Article, «La politique budgétaire», op. cit.

9 Edmund S. PHELPS, Éloi LAURENT & Jacques LE CACHEUX, op. cit.

10 أحمد ضيف & نسيمة بن يحي، «تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مخبر "الاقتصاد الكلي والمالية الدولية"، جامعة المدية، المجلد 02، العدد 07، أفريل 2017، ص ص 158-178.

11 Ministère de finance, «La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2014», p. 32, 03/02/2019,
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF%202014.pdf

12 Ministère de finance, «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016», p. 32, 03/02/2019,
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2016.pdf

13 Ministère de finance, «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017», p. 32, 03/02/2019,
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF_2017_francais.pdf

14 Ministère de finance, «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016», op.cit. pp.10 -18

15 Ministère de finance, «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2018», pp. 44-46, 03/02/2019,
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf

16 ارجع:

- *Ministère de finance,* «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017», op. cit., p .22,
- القانون 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2016م المتضمن قانون المالية 2017، (الجريدة الرسمية، العدد 77-2016م)، المواد 83، 88، و110.

17 ارجع:

- *Ministère de finance,* «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017», op. cit., p .23;
- القانون 16-14، مرجع سبق ذكره، المواد 05، 23، و24.

18 *Ministère de finance,* «Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2016», op. cit., p .18